مجلة جامعة الملك سعود، م ٦، العلوم الإدارية (٢)، ص ص ٣٠١ - ٣٣٧ (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م).

الدور التنموي للصناعات الاستخراجية في الأردن: دراسة تحليلية ميدانية

نائل عبدالحافظ العواملة

أستاذ مشارك، قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، عمان - الأردن

(قدم للنشر في ٨/ ٨/ ١٤١٣هـ؛ وقبل للنشر في ٢٧/ ١١/ ١٤١٣هـ)

ملخص البحث. تهدف هذه الدراسة الميدانية إلى تحليل الدور التنموي للشركات الصناعية الاستخراجية في الأردن وذلك باستخدام مؤشرات إحصائية ومالية بالإضافة إلى اتجاهات المبحوثين حول أداء الشركات التي ينتمون إليها.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها، أولا: تفاوت الدور التنموي لكل من الشركات المبحوثة بشكل منفرد وفقا لاختلاف المؤشرات المالية والإحصائية واتجاهات المبحوثين والفترات الزمنية (سنوات الدراسة)، ثانيا: تبين أن الشركات الاستخراجية المبحوثة توظف نسبة مهمة (١٨٪) من القوى العاملة في قطاع الصناعة أو ما نسبته (١,٩٪) من القوى العاملة الوطنية في الأردن، ثالثا: ارتفاع نسبة مستوردات الإنتاج للشركات المبحوثة من إجمالي المستوردات الوطنية بحيث إنها بلغت في متوسطها (٢٢,٥٪) خلال فترة الدراسة، رابعا: ارتفاع نسبة إسهام الشركات المبحوثة في إجمالي حصيلة الضرائب على الدخل والاستهلاك في الأردن بحيث إنها بلغت في متوسطها (٣٤,٦٪) خلال فترة الدراسة، خامسا: تبين وجود سبعة عشر عنصرا مؤثرا إيجابيا من أصل عشرين عنصرا تم تحديدها في هذه الدراسة بخصوص الدور التنموي للشركات المبحوثة.

وأوصت الدراسة بضرورة إجراء تقويم دوري مستمر لأوضاع الشركات الصناعية الاستخراجية والحد من مستورداتها من مستلزمات الإنتاج وضرورة اهتمام هذه الشركات في خدمة البيئة المحلية المحيطة.

تمهيـــد

يقصد بالدور التنموي للصناعات الاستخراجية في الأردن كل الجهود والإسهامات المالية

والاقتصادية والاجتماعية التي توفرها هذه الصناعات في تدعيم الاقتصاد الوطني وتحسين أوضاعه. ويتضمن هذا الدور بشكل خاص توفير السلع أو الخدمات الحيوية وتوفير فرص العمل والدخل لجزء من القوى العاملة الوطنية ودعم الخزينة العامة للدولة من خلال الضرائب وتعزيز الرفاه الاجتماعي من خلال التأمينات الاجتماعية والمزايا المختلفة التي تقدم للعاملين وأسرهم بما في ذلك التأمين الصحي والضمان الاجتماعي وغيرها. كما يتضمن الدور التنموي جهود الصناعات في المحافظة على البيئة والثروات الوطنية بما في ذلك ترشيد استخدام المصادر والمحافظة على نظافة البيئة وسلامتها من التلوث بالإضافة إلى خدمات الرعاية والإعانات الاجتماعية في مجالات ثقافية ورياضية وإنسانية وغيرها.

ونظرا لاتساع مضمون الدور التنموي للصناعات الاستخراجية في الأردن فسوف يتم تحديد بعض المؤشرات الأساسية التي تعكس حجم هذا الدور وطبيعته. وتتمحور هذه المؤشرات حول الإسهامات التي يمكن قياسها والتعرف عليها في هذا المجال مثل نسبة العمالة التي توظفها هذه الصناعات ومدى إسهامها في تعزيز الصادرات الوطنية ونصيبها من الاستهلاك المحلي ونفقاتها على خدمات البيئة المحلية والعاملين والتأمينات الاجتماعية والضرائب المدفوعة للحكومة وغيرها.

وتركز هذه الدراسة على صناعات الأسمنت والبترول والفوسفات والبوتاس وهي الصناعات الاستخراجية الكبرى في الأردن. حيث تعتبر هذه الصناعات إحدى الدعامات الحيوية للاقتصاد الأردني الذي يعاني من ندرة ملموسة في المصادر والثروات الطبيعية كالبترول والمياه وغيرها. إن الخصائص والمشكلات الرئيسة التي تواجه الاقتصاد الأردني تحتم تدعيم كل القدرات والإمكانات الإنتاجية وتسخيرها بشكل فعال ضمن إطار الأهداف التنموية الشاملة. ومن أهم خصائص ومشكلات الاقتصاد الأردني ندرة المصادر والأموال والاعتماد على المساعدات الخارجية وتدني نسبة الإنتاج الصناعي والسلعي في الناتج المحلي بالإضافة إلى التضخم والبطالة والمديونية وغيرها.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور الحيوي للقطاع الصناعي عموما والصناعات الاستخراجية على وجه الخصوص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في أي مجتمع. إن تحليل الدور التنموي للصناعات الاستخراجية في الأردن يسهم في التعرف على حجم

هذا الدور وطبيعته ومشكلاته وبالتالي تقويمه وتحديد السبل الملائمة لتطويره وزيادة فعاليته في دعم الاقتصاد الوطني.

وتحتل الصناعات الاستخراجية في الأردن مكانة مهمة في القطاع الصناعي خصوصا والاقتصاد الوطني عموما نظرا للندرة الكبيرة في المصادر الطبيعية والصناعية في الأردن.

وبالرغم من توافر دراسات كثيرة حول العلاقة بين الصناعة والتنمية في مجالاتها النظرية والتطبيقية الواسعة إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن غيرها من حيث المنهج والنتائج المتوقعة. فهي دراسة تقوم على المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب الدراسة الميدانية والذي يتضمن مسحا للأوضاع العملية للصناعات الاستخراجية الكبرى في الأردن. بينما كانت الدراسات السابقة في هذا المجال تركز على القطاع الصناعي عموما أو تركز على دراسة حالات محددة (منفردة) لصناعة واحدة بعينها كماسيتضح في عرضنا للدراسات السابقة لاحقا.

إن الندرة النسبية لنوعية هذه الدراسة تضيف لأهميتها وتفتح مجالا للاستفادة من نتائجها في تحسين الدور التنموي للصناعات الاستخراجية في الأردن. وبالتالي تسهم في التعرف على سبل تعزيز الإمكانات الصناعية في الاقتصاد الوطني وتدعيم قدراته الذاتية.

أهداف الدراسة

ترمي هذه الدراسة لتحقيق الأغراض الرئيسة التالية:

١ ـ تحليل الدور التنموي للصناعات الاستخراجية في الأردن بالاستناد إلى عدد من المؤشرات المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها هذه الدراسة وتقوم باختبارها ميدانيا في أربع شركات كبرى هي الأسمنت والبوتاس والفوسفات والبترول.

٢ ـ تحديد أهم النتائج المرتبطة بتقويم الدور التنموي للصناعات المبحوثة بما في ذلك من مشكلات وعناصر إيجابية.

٣ ـ تحديد أهم المقترحات التي تساعد في تعزيز الدور التنموي للصناعات الاستخراجية وزيادة فعاليتها في عملية التنمية الشاملة في الأردن.

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة منهجا متعدد الأساليب والوسائل للوصول إلى أهدافها المحددة

آنفا. فهي تتبع الأسلوب الوصفي التحليلي وأسلوب الدراسة الميدانية لأهم الصناعات الاستخراجية في الأردن. وتستمد الدراسة معلوماتها وبياناتها من المصادر التالية:

١ ـ المصادر الجاهزة والمتمثلة بالمقتنيات المكتبية المختلفة مثل الكتب والمقالات والأبحاث العلمية والوثائق الرسمية للشركات المبحوثة.

٢ ـ المصادر الأولية والمتمثلة بالبيانات والمعلومات التي يتم استخراجها من الواقع العملي للشركات المبحوثة بواسطة الاستبانة التي صممت خصيصا لأغراض هذه الدراسة. وقد تم اختبار صلاحية الاستبانة validity من خلال التحكيم والمناقشة الأولية مع عدد من الزملاء والطلبة في الكلية بالإضافة إلى توزيعها مبدئيا وتجريبها في عينة من المبحوثين قبل تصميمها وتوزيعها بشكلها النهائي على مفردات عينة الدراسة.

وقد تم تقسيم استبانة الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسة الأول والثالث منها تحتوي على بيانات وحقائق مستمدة من واقع سجلات الشركات المبحوثة وتتم تعبئتها من قبل إدارة كل شركة مبحوثة على حدة. أما القسم الثاني فيحتوي على ستة أسئلة متعددة الأبعاد وتتناول أهم جوانب الدور التنموي للشركات المبحوثة. حيث يتم توزيع الجزء الثاني من الاستبانة على مفردات عينة الدراسة.

محددات الدراسة

تواجه هذه الدراسة عددا من المحددات والمشكلات أهمها ما يلي:

١ ـ بالرغم من محاولة الباحث وقيامه بجمع بيانات إحصائية للفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩٠) إلا أن الدراسة اقتصرت على خمس سنوات فقط (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠) بسبب عدم توافر البيانات الكاملة والمتسلسلة لبعض الشركات.

٢ ـ تناقض البيانات الإحصائية أحيانا بين مصادرها المختلفة.

٣ ـ اقتصار الدراسة على بعض المؤشرات الإحصائية المهمة التي تعكس الدور التنموي للشركات المبحوثة.

الدراسات السابقة

غني عن البيان أن هناك وفرة في الدراسات النظرية التي تبحث في العلاقة بين التصنيع والتنمية في إطارهما الواسع. وتعتبر الدراسات الميدانية في هذا المجال نادرة نسبيا.

أما الدراسات الميدانية المتعلقة مباشرة بالصناعات الاستخراجية ودورها التنموي فهي أكثر ندرة بل إنها محدودة جدا. وفيما يلي عرض لأهم الدراسات الميدانية والتي تتصل بموضوع دراستنا الحالية:

ففي دراسة بعنوان (واقع الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن ودورها في الاقتصاد الوطني) تبين ما يلي [١؛ ص ص ١٤٨ - ١٥٠]:

١ - نظرا لأن إنتاج معظم الشركات الصناعية يتوجه نحو السوق المحلية فإن هذه الشركات تسهم في إحلال الصناعات المحلية مكان الصناعات المستوردة في السوق الأردني.

٢ - اعتماد معظم الشركات الصناعية الأردنية على المواد الخام المستوردة باستثناء شركات الفوسفات (والبوتاس) والأسمنت والدباغة.

٣ - بالرغم من تزايد نسبة الطاقة الإنتاجية المستغلة في الشركات الصناعية الأردنية إلا أن هذه النسبة بقيت غير كاملة ولم تتجاوز في متوسطها (٦٦٪) عام ١٩٨٢م.

٤ - ضعف اعتماد الشركات المساهمة العامة الصناعية على بعضها أي عدم الترابط بينها.

٥ - تركيز مساهمة الحكومة في رأس مال الشركات الاستخراجية مثل الأسمنت والفوسفات والبترول والبوتاس.

وأوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على دراسات الجدوى الاقتصادية لأية مشروعات إنتاجية وضرورة تطوير كفاءة العاملين في القطاع الصناعي وتدعيم البحوث التسويقية والإنتاج والجودة وتوفير التسهيلات المالية الملائمة للاستثمار الصناعي في الأردن [١؛ ص ص ١٥٢ - ١٥٤].

وفي دراسة أخرى بعنوان (الإنتاجية في المؤسسات الصناعية التي توظف عشرين عاملا فأكثر) تبين أن إنتاجية العمل ورأس المال متذبذبة من سنة لأخرى. كما تبين أيضا أن مساهمة العمل في القيمة المضافة أكبر من مساهمة رأس المال فيها. وتبين أيضا عدم استغلال المؤسسات الصناعية المبحوثة لطاقتها الإنتاجية الكاملة أو المتاحة. وأوصت الدراسة بإعطاء الإنتاجية في المؤسسات الصناعية مزيدا من الاهتمام العلمي والتطبيقي، كما أوصت بضرورة الاستفادة من كامل الطاقة الإنتاجية المتاحة في هذه المؤسسات [٢؛

ص ص ١١٢ ـ ١١٣].

وفي دراسة بعنوان (قياس الإنتاجية والتغير التكنولوجي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية ١٩٦٣ ـ ١٩٨٦) تبين انخفاض في مستوى إنتاجية رأس المال بالمقارنة مع مستوى إنتاجية العمل في هذه الشركة خلال فترة الدراسة. كما تبين أن الكفاءة الفنية للإنتاج كانت متناقصة خلال فترة الدراسة أيضا [٣؛ ص ٢٦].

وتبين من دراسة أخرى بعنوان (أداء شركة مصفاة البترول الأردنية ـ دراسة تحليلية) أن مساهمة هذه الشركة في استيعاب العمالة الأردنية كانت بمعدل (٣٪) بينما كانت مساهمتها في استيعاب العمالة في القطاع الصناعي (١٢٪) سنويا. كما بينت الدراسة وجود تزايد مستمر في مستوردات الشركة من النفط الخام. ودلت الدراسة أيضا على نمو متزايد بمعدل ٨٪ سنويا في الضرائب التي تدفعها الشركة للحكومة. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالقطاع الصناعي وتوفير الحوافز لتنميته ورفع إنتاجيته واستغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة [٤؛ ص ص ١٠٦ ـ ١١٣].

فرضيات الدراسة

تستند هذه الدراسة إلى الفرضيات التالية:

١ ـ تتفاوت الشركات المبحوثة في طبيعة وحجم دورها التنموي وفقا للمؤشرات التي حددتها الدراسة لهذا الدور.

٢ ـ توظف الشركات المبحوثة نسبة كبيرة من القوى العاملة في القطاع الصناعي.

٣ ـ بالرغم من تزايد النفقات الإجمالية على العاملين (الرواتب وغيرها) إلا أن نسبة هذه النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي تبقى منخفضة جدا.

٤ ـ تسهم المستوردات من مستلزمات الإنتاج للشركات المبحوثة بنسبة عالية من المستوردات الوطنية في الأردن.

٥ ـ يسهم استهلاك الشركات المبحوثة بنسبة كبيرة من الاستهلاك المحلي في الأردن.

٦ ـ بالرغم من تفاوت نسبة إسهام كل من الشركات المبحوثة في إجمالي حصيلة الضرائب على الدخل والاستهلاك إلا أن هذه النسبة لمختلف الشركات مجتمعة تعتبر نسبة عالية.

٧ ـ ارتفاع نسبة النفقات على خدمة البيئة المحلية في الشركات المبحوثة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

مجتمع الدراسة والعينــة

يتمثل المجتمع الواسع لهذه الدراسة بكافة المؤسسات الصناعية والإنتاجية التي تقع تحت مظلة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني في الأردن. أما المجتمع الضيق والمباشر لهذه الدراسة فهو يشمل المؤسسات الصناعية الاستخراجية أي جزء من القطاع الصناعي في الأردن. وقد تم اختيار أربع شركات صناعية كبرى كعينة لهذه الدراسة حيث تمثل هذه الشركات المؤسسات الصناعية الاستخراجية الرئيسة في الأردن. وهذه الشركات الأربع هي الأسمنت والبترول والبوتاس والفوسفات. أما المفردات المستهدفة في هذه العينة فتشمل العاملين من مختلف المستويات الإشرافية أي كافة العاملين الذين يحتلون مراكز إشرافية أو إدارية ضمن مستويات الإدارة العليا والوسطى والدنيا في الهيكل التنظيمي لكل شركة. وقد تم تحديد هذه المفردات وفقا للأسباب التالية:

١ ـ إن موضوع الدراسة يتسم بدرجة كبيرة من الأهمية ويتطلب قدرا عاليا من المعرفة والخبرة لدى المبحوثين. وبالتالي فإن الباحث يتوقع توافر درجة ملائمة من الاهتمام والمعرفة والخبرة لدى المسؤولين في مختلف المستويات التنظيمية، وذلك بشكل أكبر من غيرهم من العاملين في المراكز الفنية والوظيفية المختلفة.

٢ ـ إن الرؤساء في مختلف المستويات التنظيمية يتميزون بخاصية مزدوجة هي كونهم رؤساء ومرؤوسين في آن واحد.

٣ ـ سهولة حصر المفردات المستهدفة في عينة الدراسة والحصول على استجابتها المطلوبة.

وقد تم حصر العدد الإجمالي لمفردات العينة المستهدفة بشكل تقديري وبالاستناد إلى المصادر التالية:

١ ـ الهياكل التنظيمية للشركات المبحوثة.

٢ ـ السؤال المباشر للجهات المسؤولة في الشركات المبحوثة.

٣ ـ الاسترشاد بالعدد الإجمالي للعاملين في كل شركة وبناء على سجلات العاملين فيها.

أما محددات الحصر التقديري لمفردات العينة المستهدفة فقد شملت عوامل من أهمها غموض الهياكل التنظيمية أو عدم تطابقها مع الواقع أحيانا. وبالرغم من ذلك فقد بلغ العدد الإجمالي لمفردات العينة المستهدفة في مختلف الشركات المبحوثة ٣٧٦ موظفا في مختلف مستويات الإدارة العليا والوسطى والدنيا. كما بلغت نسبة الاستجابة الفعلية لكافة الشركات ٦٩,٤٪ من العينة المستهدفة وهي نسبة مقبولة علميا. ويبين الجدول رقم ١ خصائص مجتمع وعينة الدراسة.

عرض البيانات ومناقشتها

يقتضي تحليل الدور التنموي للشركات المبحوثة تحديد بعض المؤشرات والمقاييس المهمة لهذا الدور. حيث تم تصنيف هذه المؤشرات والمقاييس في فئتين رئيستين هما:

١ ـ المؤشرات والمقاييس الإحصائية والمالية والتي تتضمنها الجداول ٢ ـ ٩.

٢ ـ المؤشرات والمقاييس التي تعتمد على اتجاهات وآراء وتقدير العاملين أو المسؤولين في الشركات المبحوثة. وقد تم استخدام استبانة خاصة بهذه الدراسة للتعرف على هذه المؤشرات حيث تتضمن الجداول ١٠ ـ ١٣ خلاصة نتائج المسح الميداني لآراء المبحوثين في هذا الخصوص.

أولا: المؤشرات والمقاييس الإحصائية والمالية

وتضم ثمانية مؤشرات رئيسة وهي:

١ ـ وتتضمن إسهام الشركات المبحوثة في القوى العاملة في كل من قطاع الصناعة والتعدين والقوى العاملة الوطنية في الأردن

يتبين من الجدول رقم ٢ وجود تفاوت ملموس في نسبة إسهام كل من الشركات المبحوثة في القوى العاملة في قطاع الصناعة. حيث احتلت شركة الفوسفات المرتبة الأولى بين الشركات المبحوثة في هذا المجال وبنسبة إسهام بلغت في متوسطها ٧,٥٪ من العاملين في قطاع الصناعة خلال فترة الدراسة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠). ثم جاءت شركة مصفاة البترول في المرتبة الثانية وبنسبة متوسطها ٥,٢٪ ثم شركة الأسمنت بنسبة متوسطها ٢,٨٪ وأخيرا شركة البوتاس وبنسبة متوسطها ٢,٤٪ من العاملين في قطاع الصناعة خلال الفترة المذكورة.

جدول رقم ١ . يبين خصائص مجتمع وعينة الدراسة .

الخصائص / الشركات	مصدر رأس المال			تركيبة رأس المال		عضوية مجلس الإدارة		العينة المستهدفة		الاستجابة الفعلية من العينة	
	محلي ٪	أجنبي ٪	حكومة ٪	خاص ٪	حكومة *	خاص *	عدد	٪	عدد	٪
مصفاة البترول الأردنية	٪١٠٠	—	٪٧,٥	٪٩٢,٥	٤ (٪٢٩)	١٠ (٪٧١)	١٠٨	٪١٠٠	٧١	٦٥,٧
مصانع الأسمنت الأردنية	٪٩٥	٪٥	٪٤٩	٪٥١	٥ (٪٥٠)	٥ (٪٥٠)	٧٣	٪١٠٠	٥٥	٧٥,٣
مناجم الفوسفات الأردنية	٪٧٧,٢	٪٢٢,٨	٪٦٨,٨	٪٣١,٢	٨ (٪٧٣)	٣ (٪٢٧)	١٣٧	٪١٠٠	٩٢	٦٧,٢
البوتاس العربية	٪٥٦,٦	٪٤٣,٤	٪٥٦,٦	٪٤٣,٤	١٠ (٪٥٩)	٧ (٪٤١)	٥٨	٪١٠٠	٤٣	٧٤,١
					المجموع		٣٧٦	٪١٠٠	٢٦١	٦٩,٤

* تُمثل الأرقام بين قوسين النسبة المئوية لعدد الأعضاء من المجموع الكلي لأعضاء مجلس الإدارة.

المصادر: [٥ و ٦ و ٧؛ ص ص ٢١٢ ـ ٢١٨].

جدول رقم ٢ . يبين عدد العاملين في الشركات المبحوثة ونسبتهم إلى كل من عدد العاملين في قطاع الصناعة والتعدين والقوى العاملة الوطنية في الأردن خلال الفترة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠) .

الشركات / السنوات	البترول (١)	الأسمنت (٢)	الفوسفات (٣)	البوتاس (٤)	مجموع العاملين في الشركات الأربع (٥)	عدد العاملين في قطاع الصناعة والتعدين (٦)	القوى العاملة الوطنية (٧)	١/٦ ٪	٢/٦ ٪	٣/٦ ٪	٤/٦ ٪	٥/٦ ٪	٥/٧ ٪	٦/٧ ٪
١٩٨٦	٢٩٠٥	١٦١٧	٤١٦٧	١٣٣٠	١٠٠١٩	٥٣٠٠٠	٤٩٣٠٠٠	٥,٥	٣	٧,٩	٢,٥	١٨,٩	٢	١٠,٨
١٩٨٧	٢٩٨٣	١٦٤٣	٤١٧٠	١٣٣٥	١٠١٣١	٥٤٠٠٠	٥٠٩٠٠٠	٥,٥	٣	٧,٧	٢,٥	١٨,٨	٢	١٠,٦
١٩٨٨	٢٩٩٠	١٦١٧	٤٠٥٠	١٣٨٥	١٠٠٤٢	٥٨٠٠٠	٥٤١٠٠٠	٥,٢	٢,٨	٧	٢,٤	١٧,٣	١,٩	١٠,٧
١٩٨٩	٣٠٥٢	١٦٢١	٤٤٨٤	١٥٠٩	١٠٦٦٦	٦٣٠٠٠	٥٨٥٠٠٠	٤,٨	٢,٦	٧,١	٢,٤	١٦,٩	١,٨	١٠,٨
١٩٩٠	٣٢٧٤	١٩٨١	٥١٣٥	١٦١٩	١٢٠٠٩	٦٧٠٠٠	٦٣٠٠٠٠	٤,٩	٣	٧,٧	٢,٤	١٧,٩	١,٩	١٠,٦

المصادر: [٥ و ٨ و ٩؛ ص ص ٦٢ ـ ٦٣] .

أما نسبة إسهام مختلف الشركات المبحوثة مجتمعة في إجمالي القوى العاملة في قطاع الصناعة والتعدين فقد كانت مهمة وتراوحت بين ١٦,٩٪ - ١٨,٩٪ أو بمتوسط ١٨٪ خلال فترة الدراسة.

ويلاحظ من الجدول نفسه (رقم ٢) تدني نسبة إسهام الشركات المبحوثة مجتمعة في القوى العاملة الوطنية في الأردن. وتراوحت هذه النسبة بين ١,٨٪ - ٢٪ أو بمتوسط ١,٩٪ خلال فترة الدراسة. كما يلاحظ من الجدول نفسه أن نسبة إسهام قطاع الصناعة والتعدين في القوى العاملة الوطنية قد بلغت في متوسطها ١٠,٧٪ خلال فترة الدراسة.

٢ - النفقات الإجمالية على العاملين في الشركات المبحوثة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي

وتتضمن هذه النفقات الرواتب والأجور والمكافآت والتأمينات الاجتماعية المختلفة (التأمين الصحي والضمان الاجتماعي . . .).

يتضح من الجدول رقم ٣ أنه بالرغم من تزايد الأرقام المطلقة لإجمالي هذه النفقات إلا أن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيت مستقرة نسبيا ومنخفضة أيضا ومتفاوتة بحدود قليلة بين الشركات المبحوثة. حيث تراوحت هذه النسبة لمختلف الشركات المبحوثة مجتمعة بين ١,٢٪ - ١,٦٪ خلال فترة الدراسة.

وأسهمت كل شركة ببعض الأعشار من الواحد بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن. وكانت أعلى نسبة إسهام (٠,٥٪) في المتوسط لشركة مصفاة البترول و(٠,٣٪) لكل من شركتي البوتاس والأسمنت و(٠,١٪) لشركة الفوسفات.

٣ - إسهام الشركات المبحوثة في الصادرات الوطنية للأردن

لابد من التنويه أولا بأنه لا يوجد صادرات بترولية للأردن لكونه بلدا مستوردا لهذه المادة. وبالتالي فإن الإسهام في الصادرات يقتصر على بقية الشركات المبحوثة ويبنى التحليل على هذا الأساس.

يستدل من الجدول رقم ٤ أن هناك تفاوتا ملموسا في نسبة إسهام كل شركة في الصادرات الوطنية للأردن. حيث تتراوح هذه النسبة بين حدود متدنية بلغت في متوسطها

جدول رقم ٣. يبين النفقات الإجمالية على العاملين* في الشركات المبحوثة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠) (لأقرب مليون دينار).

الشركات / السنوات	البترول (١)	الأسمنت (٢)	الفوسفات (٣)	البوتاس (٤)	مجموع الشركات الأربع (٥)	الناتج المحلي الإجمالي (٦)	١/٦ ٪	٢/٦ ٪	٣/٦ ٪	٤/٦ ٪	٥/٦ ٪
١٩٨٦	١٠,٩	٥,٣	١,٩	٥,٨	٢٣,٩	٢٠٧٢	٠,٥	٠,٣	٠,١	٠,٣	١,٢
١٩٨٧	١١,٥	٥,٣	٢,٥	٦,٥	٢٥,٨	٢١٤٤	٠,٥	٠,٣	٠,١	٠,٣	١,٢
١٩٨٨	١١,٧	٥,٧	٣	٧,١	٢٧,٥	٢١٧٠	٠,٥	٠,٣	٠,١	٠,٣	١,٢
١٩٨٩	١٢,٤	٥,٧	٥,١	٧,٧	٣٠,٩	١٩٤٠	٠,٦	٠,٣	٠,٣	٠,٤	١,٦
١٩٩٠	١٣,٤	٦,٩	٣	٩,٥	٣٢,٨	٢٦١٨	٠,٥	٠,٣	٠,١	٠,٤	١,٣

* تشمل هذه النفقات الرواتب والمكافآت والتأمينات الصحية والاجتماعية.

المصادر: [٥ و ١٠].

جدول رقم ٤ . يبين إسهام الشركات المبحوثة في الصادرات الوطنية* للأردن خلال الفترة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠).

الشركات / السنوات	البترول (١)	الأسمنت (٢)	الفوسفات (٣)	البوتاس (٤)	مجموع صادرات الشركات الثلاث* (٥)	الصادرات الوطنية (٦)	١/٦ ٪	٢/٦ ٪	٣/٦ ٪	٤/٦ ٪	٥/٦ ٪
١٩٨٦	ـ	١,٩	١١٢	٢٧,٦	١٤١,٥	٢٢٦	ـ	٠,٨	٤٩,٦	١٢,٢	٦٢,٦
١٩٨٧	ـ	٦,٢	٩٤,٥	٢٧,٨	١٢٨,٥	٢٤٩	ـ	٢,٥	٣٨	١١,٢	٥١,٦
١٩٨٨	ـ	٣,١	١٤٠	٤٥,٣	١٨٨,٤	٣٢٦	ـ	١	٤٢,٩	١٣,٩	٥٧,٨
١٩٨٩	ـ	٩,٥	٢٤٧,٨	٧٢,٤	٣٢٩,٧	٥٣٤	ـ	١,٨	٤٦,٤	١٣,٦	٦١,٧
١٩٩٠	ـ	٢٠,٧	١١٢,٥	٨٧,٨	٣٤١	٦١٢	ـ	٣,٤	٣٨	١٤,٣	٥٥,٧

* لا يوجد صادرات بترولية للأردن حيث إنه بلد مستورد للبترول كما هو معروف.

المصادر: [٥ و ٨].

٩ , ١٪ لشركة الأسمنت وحدود متوسطة بلغت في متوسطها (١٣٪) لشركة البوتاس وحدود مرتفعة بلغت في متوسطها (٤٣٪) لشركة الفوسفات خلال فترة الدراسة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ .

أما بالنسبة للإسهام الإجمالي لكافة الشركات المبحوثة مجتمعة في الصادرات الوطنية فيدل الجدول نفسه (رقم ٤) على أن نسبة الإسهام تجاوزت نصف الصادرات الوطنية خلال فترة الدراسة . حيث تراوحت النسبة بين ٦ , ٥١٪ ـ ٦ , ٦٢٪ أو بمتوسط قدره ١ , ٥٧٪ خلال الفترة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠) . وهذه النسب تعكس أهمية حيوية ودورا كبيرا لهذه الصناعات الاستخراجية في دعم الصادرات الوطنية للأردن .

٤ ـ إسهام الشركات المبحوثة في القيمة الإجمالية للمستوردات الوطنية في الأردن

يبين الجدول رقم ٥ القيمة الإجمالية لمستلزمات الإنتاج المستوردة في الشركات المبحوثة ونسبتها إلى إجمالي المستوردات الوطنية للأردن ، كما يظهر هذا الجدول تفاوتا ملموسا بين حصص هذه الشركات . حيث كانت أكبر حصة لشركة مصفاة البترول تراوحت بين (٩٪ ـ ٢٣٪) أو بمتوسط (١٦٪) خلال فترة الدراسة . ثم حصة شركة الفوسفات والتي تراوحت بين (٣ , ٥٪ ـ ٦٪) أو بمتوسط (٧ , ٥٪) خلال فترة الدراسة أيضا . أما حصص كل من شركتي البوتاس والأسمنت في المستوردات الوطنية فكانت ضئيلة جدا بحيث لم تتعد الأعشار من الواحد بالمائة خلال فترة الدراسة .

أما الإسهامات الكلية للصناعات الاستخراجية المبحوثة مجتمعة فقد بلغت نسبا مهمة تراوحت بين ٨ , ١٥٪ ـ ٢٩٪ من المستوردات الوطنية للأردن أي بنسبة متوسطة بلغت (٥ , ٢٢٪) خلال فترة الدراسة .

إن ارتفاع نسبة إسهام المستوردات الإنتاجية للصناعات الاستخراجية في إجمالي المستوردات الوطنية في الأردن يمكن اعتباره عاملا سلبيا في مجال دورها التنموي نظرا لحاجة الأردن للحد من المستوردات والمشكلات التي يواجهها في ميزانه التجاري (العجز المزمن) . ولكن هذه الصناعات نفسها تسهم في الحد من تأثير هذا العامل السلبي من خلال إسهامها الكبير في تعزيز الصادرات الوطنية للأردن .

جدول رقم ٥ . يبين القيمة الإجمالية لمستلزمات الإنتاج المستوردة في الشركات المبحوثة ونسبتها إلى إجمالي المستوردات الوطنية في الأردن خلال الفترة (١٩٨٦ - ١٩٩٠)، (لأقرب مليون دينار).

الشركات / السنوات	البترول (١)	الأسمنت (٢)	الفوسفات (٣)	البوتاس (٤)	مجموع مستوردات الشركات الأربع (٥)	إجمالي المستوردات الوطنية (٦)	١/٦ ٪	٢/٦ ٪	٣/٦ ٪	٤/٦ ٪	٥/٦ ٪
١٩٨٦	١٩٦	٢	٤٤,٦	٢,٨	٢٤٥,٤	٨٥٠	٢٣	٠,٢	٥,٣	٠,٣	٢٩
١٩٨٧	١٩٦,٣	٢,٥	٥٠,٧	٢,٩	٢٥٢,٤	٩١٦	٢١,٤	٠,٣	٥,٥	٠,٣	٢٧,٦
١٩٨٨	١١٠,٣	٢	٥٦	٥	١٧٣,٣	١٠٢٢	١٠,٨	٠,٢	٥,٥	٠,٥	١٧
١٩٨٩	١١٠,٢	٢,١	٧٤,٧	٧,٦	١٩٤,٦	١٢٣٠	٩	٠,٢	٦	٠,٦	١٥,٨
١٩٩٠	٢٢٨,٧	١,٦	٩٣,٢	١٩,٣	٣٤٢,٨	١٧٢٦	١٣,٣	٠,١	٥,٤	١,١	١٩,٩

المصادر: [٥ و ٨].

٥ ـ الاستهلاك المحلي من منتجات الشركات المبحوثة ونسبته إلى كل من الاستهلاك الخاص والاستهلاك المحلي الإجمالي في الأردن

يجدر التنويه بعدم وجود استهلاك محلي للبوتاس واقتصاره على التصدير الخارجي. وبالتالي فإن التحليل في هذا المجال يقتصر على بقية الشركات الثلاث المبحوثة.

يتضح من الجدول رقم ٦ أن هناك تفاوتا ملموسا في نسبة الاستهلاك المحلي والخاص من منتجات كل من الشركات المبحوثة. فبينما بلغت هذه النسبة حدودا متدنية جدا تراوحت بين ٠,٠٢٪ ـ ٠,٠٥٪ لشركة الفوسفات وحدودا أكبر تراوحت بين ١,٦٪ ـ ٣,٣٪ لشركة الأسمنت نجد أنها بلغت حدودا مرتفعة تراوحت بين ١٣٪ ـ ١٩,٧٪ من إجمالي الاستهلاك الخاص خلال فترة الدراسة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠.

أما بالنسبة للإسهامات الكلية للشركات الثلاث مجتمعة فقد كانت أفضل بكثير من صورتها الفردية لكل شركة على حدة. حيث تراوحت نسبة الاستهلاك المحلي من منتجات هذه الشركات إلى إجمالي الاستهلاك الخاص في الأردن بين ١٤,٧٪ ـ ٢٣٪ أو بمتوسط ١٨,٨٪ خلال فترة الدراسة.

وتراوحت نسبة الاستهلاك المحلي من منتجات هذه الشركات إلى إجمالي الاستهلاك المحلي في الأردن بين ١١,٥٪ ـ ١٦,٩٪ أو بمتوسط (١٤,٢٪) خلال فترة الدراسة أيضا.

وهذه النسب تعكس إسهاما كبيرا من قبل الشركات المبحوثة في تغطية جزء مهم من الاستهلاك الخاص والاستهلاك المحلي الإجمالي في الأردن. وهي بالتالي مؤشرات إيجابية في مجال الدور التنموي للشركات الاستخراجية المبحوثة.

٦ ـ القيمة الإجمالية للمشتريات المحلية من مستلزمات الإنتاج في الشركات المبحوثة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال فترة الدراسة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠)

يتضح من الجدول رقم ٧ أنه بالرغم من تفاوت كل من الشركات المبحوثة في نسبة مشترياتها المحلية من مستلزمات الإنتاج إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن إلا أن هذه النسبة بقيت منخفضة جدا بحيث إنها لم تتجاوز الأعشار المئوية في أحسن مستوياتها. ولكن هذه النسبة لجميع الشركات المبحوثة مجتمعة قد تراوحت بين ١,٢٪ ـ ١,٦٪ أو بمتوسط (١,٤٪) خلال فترة الدراسة. وهذه نسب متدنية تنعكس سلبيا على تقويم الدور التنموي للشركات المبحوثة.

جدول رقم ٦. يبين الاستهلاك المحلي من منتجات الشركات المبحوثة ونسبته إلى كل من إجمالي الاستهلاك الخاص والاستهلاك المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (١٩٨٦ - ١٩٩٠)، (لأقرب مليون دينار).

الشركات / السنوات	البترول (١)	الأسمنت (٢)	الفوسفات (٣)	البوتاس (٤)	مجموع الشركات الثلاث (٥)	إجمالي الاستهلاك الخاص (٦)	الاستهلاك المحلي الإجمالي (٧)	١/٦ ٪	٢/٦ ٪	٣/٦ ٪	٤/٦ ٪	٥/٦ ٪	٥/٧ ٪
١٩٨٦	٢٤٤	٤٠,٣	٠,٣	–	٢٨٤,٦	١٢٣٨	١٦٨٨	١٩,٧	٣,٣	٠,٠٢	–	٢٣	١٦,٩
١٩٨٧	٢٤٥	٤١,٥	٠,٢	–	٢٨٦,٧	١٢٨٢	١٨٤٢	١٩,١	٣,٢	٠,٠٢	–	٢٢,٤	١٥,٦
١٩٨٨	٢٣١	٤٠,٤	٠,٩	–	٢٧٢,٣	١٦٢٠	٢١٩٩	١٤,٣	٢,٥	٠,٠٥	–	١٦,٨	١٢,٤
١٩٨٩	٢٥٨	٣٧,٨	٠,٥	–	٢٩٦,٣	١٥٩٥	٢٠٤٦	١٦,٢	٢,٤	٠,٠٣	–	١٨,٦	١٤,٥
١٩٩٠	٣١٣	٣٩,١	١,٢	–	٣٥٣,٣	٢٣٩٨	٣٠٦١	١٣	١,٦	٠,٠٥	–	١٤,٧	١١,٥

المصادر: [٥ و ٩؛ ص ص ٦٢ - ٦٣ و ١٠].

جدول رقم ٧. يبين القيمة الإجمالية للمشتريات المحلية من مستلزمات الإنتاج في الشركات المبحوثة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (١٩٨٦ - ١٩٩٠)، (لأقرب مليون دينار).

الشركات / السنوات	البترول (١)	الأسمنت (٢)	الفوسفات (٣)	البوتاس (٤)	مجموع الشركات الأربع (٥)	الناتج المحلي الإجمالي (٦)	١/٦ ٪	٢/٦ ٪	٣/٦ ٪	٤/٦ ٪	٥/٦ ٪
١٩٨٦	٠,٦	١٤,٦	١٠,٦	٠,٧	٢٦,٥	٢٠٧٢	٠,٠٣	٠,٧	٠,٥	٠,٠٣	١,٣
١٩٨٧	٠,٧	١٨,٤	١١,٦	٠,٧	٣١,٤	٢١٤٤	٠,٠٣	٠,٩	٠,٥	٠,٠٣	١,٥
١٩٨٨	٠,٩	١٣,٥	١٠,٨	٠,٨	٢٦	٢١٧٠	٠,٠٤	٠,٦	٠,٥	٠,٠٤	١,٢
١٩٨٩	١,٩	١٤	١١,٣	١,٥	٢٨,٧	١٩٤٠	٠,١	٠,٧	٠,٦	٠,٠٨	١,٥
١٩٩٠	٢	٢٤,٤	١٢,٦	٢,١	٤١,١	٢٦١٨	٠,٠٨	٠,٩	٠,٥	٠,٠٨	١,٦

المصادر: [٥ و ٨].

٧ ـ إسهام الشركات المبحوثة في إجمالي حصيلة ضرائب الدخل والاستهلاك المدفوعة للحكومة

يظهر الجدول رقم ٨ تفاوتا ملموسا بين الشركات المبحوثة واختلافا مهما في هذه النسبة بين السنوات المختلفة في فترة الدراسة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠).

فبينما لم تتعد نسبة إسهام شركة البوتاس (٠,٢٪) من إجمالي الضرائب على الدخل والاستهلاك في الأردن نجد أن هذه النسبة كانت أفضل قليلا في شركة مصفاة البترول حيث بلغت في متوسطها (٢,٥٪) خلال فترة الدراسة. ولكن هذه النسبة كانت أفضل كثيرا في كل من شركتي الأسمنت والفوسفات حيث بلغت في متوسطها للأولى ١٠,٥٪ وللثانية ١٢,٩٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والاستهلاك في الأردن خلال الفترة نفسها.

أما نسبة إسهام جميع الشركات المبحوثة مجتمعة في إجمالي الضرائب على الدخل والاستهلاك في الأردن فقد تراوحت بين ١٧,٧٪ ـ ٥١,٧٪ أو بمتوسط ٣٤,٦٪ خلال فترة الدراسة وهي نسبة مهمة. وبالتالي فإن الإسهامات الكلية للشركات المبحوثة في مجال الضرائب على الدخل والاستهلاك في الأردن تعتبر حيوية وجديرة بالتقدير في مجال دورها التنموي عموما.

٨ ـ إسهام الشركات المبحوثة في الإنفاق على خدمات البيئة المحلية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠)

وتشمل هذه النفقات التبرعات والهبات والمساعدات العينية والمالية لمختلف النشاطات في البيئة المحلية المحيطة بهذه الشركات.

تعكس بيانات الجدول رقم ٩ ضعفا ملموسا في اهتمام الشركات المبحوثة في مجال الإنفاق على الخدمات المحلية. وبالرغم من التفاوت النسبي الطفيف بين الشركات المبحوثة في هذا المجال إلا أن نسبة نفقاتها على خدمة البيئة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيت متدنية جدا بحيث إنها تراوحت بين ٠,٠٠٦٪ ـ ٠,٠٣٥٪ أو بمتوسط ٠,٠٢١٪ خلال فترة الدراسة. ويمكن تفسير هذا الضعف من ناحيتين على الأقل:

(ا) إن الشركات المبحوثة هي شركات صناعية تجارية تدار على أساس الربح والجدوى الاقتصادية لمشروعاتها وقراراتها المالية.

جدول رقم ٨. يبين ضرائب الدخل والاستهلاك المدفوعة للحكومة من قبل الشركات المبحوثة ونسبتها إلى إجمالي الضرائب على الدخل والاستهلاك خلال الفترة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠)، (لأقرب مليون دينار).

الشركات / السنوات	البترول (١)	الأسمنت (٢)	الفوسفات (٣)	البوتاس (٤)	مجموع الشركات الأربع (٥)	إجمالي الضرائب على الدخل والاستهلاك (٦)	١/٦ ٪	٢/٦ ٪	٣/٦ ٪	٤/٦ ٪	٥/٦ ٪
١٩٨٦	٢,١	١٢,٧	٢,٦	٠,٢	١٧,٦	٩٩,٥	٢,١	١٢,٨	٢,٦	٠,٢	١٧,٧
١٩٨٧	٢,٣	١٣	٢,٨	٠,٢	١٨,٣	١٠٣,٦	٢,٢	١٢,٥	٢,٧	٠,٢	١٧,٧
١٩٨٨	٢,٥	١٢,٧	٩,٥	٠,٢	٢٤,٩	١٠٤,٥	٢,٤	١٢,٢	٩,١	٠,٢	٢٣,٨
١٩٨٩	٣,٦	١١,٩	٥١,٢	٠,٢	٦٦,٩	١٢٨,٩	٢,٨	٩,٢	٣٩,٧	٠,٢	٥١,٧
١٩٩٠	٦	١٢	٢١,٣	٠,٣	٣٩,٦	٢٠٤,٣	٢,٩	٥,٩	١٠,٤	٠,٢	١٩,٤

المصادر: [٥ و ١١؛ ص ٤٨].

جدول رقم ٩ . يبين إجمالي نفقات الشركات المبحوثة على خدمات البيئة المحلية ونسبتها إلى الناتج المحلي في الأردن خلال الفترة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠)، (لأقرب مليون دينار).

الشركات / السنوات	البترول (١)	الأسمنت (٢)	الفوسفات (٣)	البوتاس (٤)	مجموع الشركات الأربع (٥)	الناتج المحلي الإجمالي (٦)	١/٦ ٪	٢/٦ ٪	٣/٦ ٪	٤/٦ ٪	٥/٦ ٪
١٩٨٦	٠,٠٤٣	٠,٠٦٨	٠,٠١٩	٠,٠١٧	٠,١٣٢	٢٠٧٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,٠٠٠٨	٠,٠٠٦
١٩٨٧	٠,٠٦٧	٠,١٠٢	٠,٠٠٨	٠,٠٠٧	٠,١٧٨	٢١٤٤	٠,٠٠٣	٠,٠٠٥	٠,٠٠٠٤	٠,٠٠٠٣	٠,٠٠٨
١٩٨٨	٠,١١٤	٠,٠٨٨	٠,٠٧٩	٠,٠١٥	٠,٢٩٦	٢١٧٠	٠,٠٠٥	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٠٧	٠,٠١٤
١٩٨٩	٠,١٣٦	٠,١٠٨	٠,٢١٩	٠,١٢٨	٠,٤٧٦	١٩٤٠	٠,٠٠٧	٠,٠٠٦	٠,٠١١	٠,٠٠٧	٠,٠٢٥
١٩٩٠	٠,١٦٢	٠,١١٧	٠,١٨٤	٠,٦٣٣	٠,٩١٤	٢٦١٨	٠,٠٠٦	٠,٠٠٥	٠,٠٠٧	٠,٠٢٤	٠,٠٣٥

المصادر: [٥ و ١٠].

(ب) إن خدمة البيئة المحلية كجزء من المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية والتجارية الخاصة هي ظاهرة حديثة لم تأخذ أبعادها وحجمها المأمول بعد.

وخلاصة القول بالنسبة للمؤشرات والمقاييس الإحصائية والمالية يمكن استنتاج أن المؤشرات الإيجابية تساوت في عددها مع المؤشرات السلبية للدور التنموي للشركات الصناعية المبحوثة. حيث تبين من التحليل السابق أن أربعة عوامل من أصل ثمانية يمكن اعتبارها في صالح الدور التنموي الفعال لهذه الشركات، وهذه العوامل هي:

(ا) إسهام الشركات المبحوثة في القوى العاملة في كل من قطاع الصناعة والقوى العاملة الوطنية في الأردن.

(ب) إسهام الشركات المبحوثة في الصادرات الوطنية للأردن.

(جـ) نسبة الاستهلاك المحلي من منتجات الشركات المبحوثة إلى الاستهلاك المحلي والخاص في الأردن.

(د) إسهام الشركات المبحوثة في إجمالي حصيلة ضرائب الدخل والاستهلاك في الأردن.

أما العناصر أو المؤشرات التي يمكن اعتبارها سلبية في مجال الدور التنموي للشركات المبحوثة فهي:

(ا) انخفاض نسبة الإنفاق على العاملين في الشركات المبحوثة إلى إجمالي الناتج المحلي في الأردن. ويمكن النظر لهذا المؤشر من ناحيتين، أي أن انخفاض هذه النسبة قد يعني إنتاجية أفضل لأن هذه النفقات هي تكاليف للحصول على الإنتاج وأن انخفاضها يعني بالتالي إنتاجية أعلى أي أن ذلك عامل إيجابي. ومن ناحية ثانية فإن النظر إلى هذا الإنفاق على أساس أنه توفير دخل للعاملين يمكنهم من الشراء وتوليد الطاقات الشرائية قد يسهم في تحسين مستويات الرفاه الاجتماعي عموما وتنشيط الحركة التجارية أيضا. وبالتالي فإن النظر إلى هذا المؤشر من هذه الزاوية يعتبر عاملا إيجابيا أيضا.

(ب) ارتفاع حصة (إسهام) الشركات المبحوثة في المستوردات الوطنية للأردن.

(جـ) انخفاض قيمة المشتريات المحلية من مستلزمات الإنتاج في الشركات المبحوثة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

(د) انخفاض إسهام الشركات المبحوثة (نفقاتها) في خدمة البيئة المحلية بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

إن المفاضلة بين الجوانب والمؤشرات المختلفة قد تكون مسألة معقدة بحيث يصعب تحديد اتجاهها بشكل حاسم مثلما أوضحنا بالنسبة للإنفاق على العاملين في الشركات المبحوثة آنفا. بينما نجد مؤشرات واضحة وحاسمة من حيث اتجاهها وتأثيرها على الدور التنموي للشركات المبحوثة. كما أن تداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والبيئية المؤثرة في الدور التنموي للشركات المبحوثة يزيد في تعقيد عملية تقويم هذا الدور.

ثانيا: المؤشرات والمقاييس التي تعتمد على تحليل اتجاهات المبحوثين وتقويم للدور التنموي للشركات التي ينتمون إليها

حيث تم تصنيف البيانات التي جمعت بواسطة الاستبانة وجرى احتساب المتوسطات الحسابية للإجابات على مقياس خماسي الدرجات أو النسب المئوية للتوزيع التكراري حيثما كان ذلك ملائما. وقد تجنب الباحث وضع النسب المئوية المقابلة للمتوسطات الحسابية للإجابات على المقياس الخماسي في الجداول ١١، ١٢ و١٣ حرصا على عدم تعقيد هذه الجداول وإرباك القارىء دون حاجة ماسة لذلك. وهذه النسب لا تخفى أيضا على ملاحظة القارىء من مجرد اطلاعه على المتوسطات الحسابية في الجداول المذكورة، حيث إن التعرف على النسبة المئوية المقابلة لأي متوسط حسابي على المقياس الخماسي وفي الجداول يكون من خلال ضرب المتوسط في اثنين بعد إزالة الفاصلة إن وجدت فتنتج النسبة المئوية المطلوبة.

تقويم المبحوثين للدور التنموي لشركاتهم

يتبين من الجدول رقم ١٠ أن المبحوثين يعتقدون بوجود دور تنموي فعال للشركات التي ينتمون إليها بدليل أن المتوسطات الحسابية لإجابتهم قد تراوحت بين ٣,٧ - ٤,٤ على المقياس الخماسي أي بنسبة ٧٤٪ - ٨٨٪ من الحد الأعلى لهذا المقياس.

ولكن يتبين من الجدول نفسه (رقم ١٠) أن هناك إمكانية متوسطة لتحسين الدور التنموي لهذه الشركات في ظل الأوضاع والإمكانات المتاحة حيث تراوح المتوسط الحسابي

جدول رقم ١٠. يبين خلاصة نتائج المسح الميداني لآراء المبحوثين حول تقويمهم للدور التنموي لشركاتهم وفقا للمتوسط الحسابي للإجابات على مقياس خماسي أو النسبة المئوية للتوزيع التكراري.

الأسئلة / الشركات			البترول	الأسمنت	الفوسفات	البوتاس
ما هو تقويمك للدور التنموي للشركة؟			٣,٧ (٧٤٪)	٣,٨ (٧٦٪)	٣,٩ (٧٨٪)	٤,٤ (٨٨٪)
إلى أي مدى يمكن تحسين الدور التنموي للشركة في ظل الأوضاع والإمكانات المتاحة؟			٣,٥ (٧٠٪)	٣,١ (٦٢٪)	٣ (٦٠٪)	٣,٢ (٦٤٪)
يرجى ترتيب الأسباب المعيقة للدور التنموي للشركة.	داخلية	مرتبة أولى	٤١٪	٣٦٪	٢٥٪	٤٥٪
		مرتبة ثانية	٥٩٪	٦٤٪	٧٥٪	٥٥٪
	خارجية	مرتبة أولى	٥٩٪	٦٤٪	٧٥٪	٥٥٪
		مرتبة ثانية	٤١٪	٣٦٪	٢٥٪	٤٥٪

ملحوظة: تمثل الأرقام بين قوسين في الجدول النسب المئوية من القيمة القصوى للمتوسطات الحسابية وهي (٥ درجات).

لإجابات المبحوثين في هذا الخصوص بين ٣ ـ ٣,٥ درجة على المقياس الخماسي أي بنسبة ٦٠٪ ـ ٧٠٪ من الحد الأعلى لهذا المقياس.

وهذا يعني أن مستوى الأداء الحالي بالمقارنة مع الإمكانات المتاحة جيد بينما مدى تحسنه متوسط نظرا لوجود أسباب معيقة في هذا المجال. وقد أجمعت الغالبية الكبرى من المبحوثين في جميع الشركات وبنسب تراوحت بين ٥٥٪ ـ ٧٥٪ منهم على أن الأسباب الخارجية تحتل المرتبة الأولى في الأهمية بين الأسباب المعيقة لتحسين الدور التنموي للشركات المبحوثة. ورأت النسب المكملة ٢٥٪ ـ ٤٥٪ وهي نسب مهمة غير ذلك أي أن أسبابا داخلية تحتل المرتبة الأولى بين الأسباب المعيقة للدور التنموي لهذه الشركات. وتتضمن الأسباب الخارجية جميع العوامل المتعلقة بالبيئة المحيطة بهذه الشركات بينما

تتضمن الأسباب الداخلية جميع العوامل المتعلقة بالأوضاع المالية والإدارية والبيئية الداخلية لهذه الشركات.

العناصر المؤثرة في الدور التنموي للشركات المبحوثة

يبين الجدول رقم ١١ خلاصة نتائج المسح الميداني لآراء المبحوثين حول العناصر المؤثرة في الدور التنموي لشركاتهم ومدى انطباقها على الأوضاع الفعلية في هذه الشركات. حيث تم تحديد عشرين عنصرا من أهم العناصر الاقتصادية والمالية والإدارية والتقنية والسلوكية والبيئية التي يفترض أن لها أهمية حيوية في التأثير على الدور التنموي للشركات المبحوثة. ويمكن تصنيف هذه العناصر في ثلاث فئات وفقا للمتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين. الفئة الأولى تشمل العناصر التي تنطبق بدرجة ضعيفة على أوضاع الشركات المبحوثة وهي التي حصلت على متوسطات حسابية ٢,٩ درجة على المقياس الخماسي أو أقل من ذلك. الفئة الثانية وتشمل العناصر التي تنطبق على أوضاع الشركات المبحوثة بدرجة متوسطة وهي تلك التي حصلت على متوسطات حسابية (٣ ـ ٣,٤) درجات على المقياس نفسه. أما الفئة الثالثة فتشمل العناصر التي تنطبق بدرجة عالية على أوضاع الشركات المبحوثة وهي تلك التي تتراوح متوسطاتها الحسابية بين ٣,٥ درجة فأكثر على المقياس الخماسي. وتجدر الملاحظة من الجدول رقم ١١ بوجود تفاوت ملموس في مدى انطباق هذه العناصر على الأوضاع المنفردة لكل شركة من الشركات المبحوثة على حدة. أي أن مدى الانطباق يختلف من عنصر لآخر ومن شركة لأخرى، كما هو مبين في تفصيلات النتائج في الجدول رقم ١١.

أما بالنسبة لمدى انطباق العناصر المختلفة على أوضاع الشركات المبحوثة كافة (بالاستناد إلى تحليل الإجابات لجميع المبحوثين إجمالا من جميع الشركات الصناعية المبحوثة) فيمكن استخلاص النتائج التالية:

١ ـ عناصر الفئة الأولى والتي تنطبق بدرجة ضعيفة على أوضاع الشركات المبحوثة، وهي:

(ا) مستوى الإبداع والتطوير الإداري والتنظيمي وبمتوسط حسابي لجميع الشركات بلغ ٢,٨ درجة على المقياس الخماسي أي بنسبة ٥٦٪ من الحد الأعلى لهذا المقياس.

(ب) مستوى الوعي بالدور التنموي للشركة لدى العاملين فيها وبمتوسط حسابي لجميع الشركات بلغ ٢,٩ درجة على المقياس الخماسي أي بنسبة ٥٨٪ من الحد الأعلى لهذا المقياس.

جدول رقم ١١ . يبين خلاصة نتائج المسح الميداني لآراء المبحوثين حول العناصر المؤثرة في الدور التنموي للشركات التي ينتمون إليها وفقا للمتوسط الحسابي للإجابات على مقياس خماسي .

العناصر / الشركات	البترول	الأسمنت	الفوسفات	البوتاس	جميع الشركات
١ ـ المحافظة على البيئة (مكافحة التلوث، التصحر، الضجيج . . .)	٣,٦	٢,٧	٢,٣	٣,٧	٣
٢ ـ ترشيد استهلاك الطاقة (المياه، الكهرباء . . .)	٣,٤	٣,٢	٢,٤	٣,٥	٣,١
٣ ـ المحافظة على الثروات والمواد الخام وفعالية استخدامها	٣,٧	٣,٩	٢,٩	٣,٦	٣,٥
٤ ـ المحافظة على ممتلكات الشركة (المباني، الآلات . . .)	٣,٥	٣,٤	٢,٩	٣,٢	٣,٣
٥ ـ المستوى العام للإنتاجية (العمل، رأس المال . . .)	٤,١	٣,٣	٣,١	٣,٧	٣,٦
٦ ـ كمية الإنتاج	٤,٥	٣,٨	٣,٢	٣,٨	٣,٨
٧ ـ نوعية الإنتاج	٤,٣	٤,٣	٣,٧	٤,٣	٤,٢
٨ ـ مستوى الإبداع والتطوير الإداري والتنظيمي	٢,٣	٣,١	٢,٢	٣,٥	٢,٨
٩ ـ الاهتمام بوقت العمل واستغلاله بفعالية	٢,٩	٣,٧	٢,٤	٣,٣	٣
١٠ ـ الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة	٣,٣	٣,٩	٣,١	٣,٦	٣,٥

تابع جدول رقم ١١.

العناصر / الشركات	البترول	الأسمنت	الفوسفات	البوتاس	جميع الشركات
١١ ـ توفر إجراءات السلامة العمالية والأمن الصناعي	٤,٢	٣,٥	٢,٧	٣,٧	٣,٥
١٢ ـ فعالية سياسات التسويق التجاري	٢,٧	٤,٣	٢,٧	٣,٧	٣,٤
١٣ ـ مدى التحسن في الأوضاع المالية والاقتصادية والعامة للشركة	٣,٤	٤,٣	٢,٩	٣,٨	٣,٦
١٤ ـ درجة الرشد في اتخاذ القرارات الاستثمارية	٢,٧	٣,٤	٢,٤	٣,٤	٣
١٥ ـ الاهتمام بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع	٣,٢	٤,٢	٣,٢	٣,٤	٣,٥
١٦ ـ الاهتمام بمحاسبة التكاليف وضبطها	٣,٥	٤,٢	٢,٧	٣,٢	٣,٤
١٧ ـ فعالية نظام الصيانة والسيطرة على تكاليفه	٣,٤	٤,٢	٢,٣	٣,٣	٣,٣
١٨ ـ مستوى الوعي بالدور التنموي للشركة لدى العاملين فيها	٢,٦	٣,٤	٢,٣	٣,١	٢,٩
١٩ ـ التعاون والتنسيق بين الشركة وغيرها من الفعاليات التنموية	٢,٣	٣,٨	٢,٥	٢,٧	٢,٨
٢٠ ـ الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية والمصلحة العامة	٢,٨	٣,٧	٣,٢	٣,٩	٣,٤

(جـ) التعاون والتنسيق بين الشركة وغيرها من الفعاليات التنموية وبمتوسط حسابي لجميع الشركات بلغ ٢,٨ درجة على المقياس الخماسي أي بنسبة ٥٦٪ من الحد الأعلى لهذا المقياس.

وبعبارة أخرى، فإن هذه النسب تعكس انخفاضا نسبيا في مستوى الإبداع والتطوير الإداري ومستوى الوعي بالدور التنموي ومستوى التعاون والتنسيق بين هذه الشركات وغيرها من الفعاليات التنموية. وبالتالي يمكن اعتبار هذه العناصر ذات أثر سلبي على الدور التنموي للشركات المبحوثة.

٢ ـ عناصر الفئة الثانية والتي تنطبق بدرجة متوسطة على أوضاع الشركات المبحوثة وبمتوسطات حسابية تتراوح بين ٣,٠ ـ ٣,٤ درجة على المقياس الخماسي. وهذه العناصر هي:

(ا) المحافظة على البيئة مثل مكافحة التلوث والتصحر والضجيج وغيرها بمتوسط حسابي بلغ (٣) درجات على المقياس الخماسي.

(ب) ترشيد استهلاك الطاقة ومصادرها مثل المياه والكهرباء وغيرها وبمتوسط حسابي بلغ ٣,١ درجة.

(جـ) الاهتمام بوقت العمل واستغلاله بفعالية وبمتوسط حسابي بلغ ٣ درجات.

(د) المحافظة على ممتلكات الشركة مثل المباني والآلات وغيرها وبمتوسط حسابي بلغ ٣,٣ درجة.

(هـ) فعالية سياسات التسويق التجاري وبمتوسط حسابي بلغ ٣,٤ درجة.

(و) درجة الرشد في اتخاذ القرارات الاستثمارية وبمتوسط حسابي بلغ ٣ درجات.

(ز) الاهتمام بمحاسبة التكاليف وضبطها وبمتوسط حسابي بلغ ٣,٤ درجة.

(ح) فعالية نظام الصيانة والسيطرة على تكاليفه وبمتوسط حسابي بلغ ٣,٣ درجة.

(ط) الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية والمصلحة العامة للمجتمع وبمتوسط حسابي بلغ ٣,٤ درجة على المقياس الخماسي.

٣ ـ عناصر الفئة الثالثة والتي تنطبق بدرجة عالية على أوضاع الشركات المبحوثة وبمتوسطات حسابية تتراوح بين ٣,٥ درجة فأكثر على المقياس الخماسي. وهذه العناصر هي:

(ا) المحافظة على الثروات والمواد الخام وفعالية استخدامها وبمتوسط حسابي بلغ ٣,٥ درجة.

(ب) المستوى العام للإنتاجية (العمل، رأس المال. . . الخ) وبمتوسط حسابي بلغ ٣,٦ درجة.

(جـ) كمية الإنتاج وبمتوسط حسابي بلغ ٣,٨ درجة.

(د) نوعية الإنتاج وبمتوسط حسابي بلغ ٤,٢ درجة.

(هـ) الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة وبمتوسط حسابي بلغ ٣,٥ درجة.

(و) توافر إجراءات السلامة العمالية والأمن الصناعي وبمتوسط حسابي بلغ ٣,٥ درجة أيضا.

(ز) مدى التحسن في الأوضاع المالية والاقتصادية والعامة للشركات المبحوثة وبمتوسط حسابي بلغ ٣,٦ درجة.

(ح) الاهتمام بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع وبمتوسط حسابي بلغ ٣,٥ درجة على المقياس الخماسي.

ويمكن الاستخلاص من نتائج التحليل للعناصر السابقة أن معظم هذه العناصر (سبعة عشر من أصل عشرين عنصرا حددتها الدراسة) هي في صالح الدور التنموي الفعال للشركات المبحوثة نظرا لأن هذه العناصر الإيجابية تنطبق بدرجة متوسطة أو كبيرة على الأوضاع العامة للشركات المبحوثة مجتمعة أي كقطاع للصناعات الاستخراجية. بينما وجد أن ثلاثة عناصر فقط تنطبق بدرجات ضعيفة بالرغم من كونها عناصر إيجابية في مجال الدور التنموي. وبالتالي فإن ضعف انطباق هذه العناصر الإيجابية على أوضاع الشركات المبحوثة هو بمثابة انعكاس سلبي على مستوى دورها التنموي في الاقتصاد الأردني.

معوقات الدور التنموي للشركات المبحوثة

يبين الجدول رقم ١٢ خلاصة نتائج المسح الميداني لآراء المبحوثين حول معوقات الدور التنموي للشركات التي ينتمون إليها. وقد تم تصنيف هذه المعوقات في فئات سبع كما هو مبين في الجدول المذكور. حيث يلاحظ تفاوت ملموس في مدى انطباق هذه المعوقات على أوضاع كل الشركات المبحوثة.

جدول رقم ١٢ . يبين خلاصة نتائج المسح الميداني لآراء المبحوثين حول معوقات الدور التنموي للشركات التي ينتمون إليها ومدى انطباقها وفقا للمتوسط الحسابي للإجابات على مقياس خماسي .

الشركات / المعوقات	البترول	الأسمنت	الفوسفات	البوتاس	جميع الشركات
١ ـ معوقات سياسية (التأثيرات والتدخلات والعوامل السياسية . . .)	٤,٧	٢,٩	٣,٤	٣,٦	٣,٧
٢ ـ معوقات بيئية (عدم الاستقرار والتطورات المحلية والخارجية . . .) .	٤,٦	٣,٢	٣,٤	٣,٣	٣,٦
٣ ـ معوقات إدارية (ضعف الإمكانات الإدارية والبشرية والتنظيمية . . .)	٣,٨	٣,٣	٢,٩	٣,٤	٣,٤
٤ ـ معوقات تقنية (تدني الإمكانات والأساليب التكنولوجية المتطورة . . .)	٣,٣	٢,٦	١,٩	٣,٢	٢,٨
٥ ـ معوقات مالية واقتصادية (نقص التمويل والتضخم والركود . . .)	٣,١	٢,٧	١,٩	٣,٥	٢,٨
٦ ـ معوقات اجتماعية (المحسوبية والقيم والتأثيرات والعوامل الاجتماعية . . .)	٤,٥	٣,٤	٣,٤	٣,٨	٣,٨
٧ ـ معوقات معلوماتية (نقص الوعي والمعلومات والتنسيق التنموي . . .)	٤,٤	٢,٦	٢,٥	٣,٣	٣,٢

وفيما يلي عرض لهذه المعوقات مرتبة وفقا للمتوسطات الحسابية لمدى انطباقها على أوضاع الشركات المبحوثة مجتمعة :

١ ـ معوقات اجتماعية مثل المحسوبية والقيم والتأثيرات والعوامل الاجتماعية المختلفة

وبمتوسط حسابي بلغ ٣,٨ درجة على المقياس الخماسي أي بنسبة ٧٦٪ من الحد الأعلى لهذا المقياس.

٢ ـ معوقات سياسية تتصل بالتأثيرات والتدخلات والعوامل السياسية وبمتوسط حسابي بلغ ٣,٧ درجة أي بنسبة ٧٤٪ من المقياس الخماسي.

٣ ـ معوقات بيئية مثل عدم الاستقرار والتطورات المحلية والخارجية وبمتوسط حسابي بلغ ٣,٦ درجة أي بنسبة ٧٢٪ من المقياس الخماسي.

٤ ـ معوقات إدارية مثل ضعف الإمكانات الإدارية والبشرية والتنظيمية وبمتوسط حسابي بلغ ٣,٤ درجة أي بنسبة ٦٨٪ من المقياس الخماسي.

٥ ـ معوقات معلوماتية مثل نقص الوعي والمعلومات والتنسيق التنموي وبمتوسط حسابي بلغ ٣,٢ درجة أي بنسبة ٦٤٪ من المقياس الخماسي.

٦ ـ المعوقات المالية والاقتصادية مثل نقص التمويل والتضخم والركود الاقتصادي وبمتوسط حسابي بلغ ٢,٨ درجة أي بنسبة ٥٦٪ من المقياس الخماسي.

٧ ـ معوقات تقنية أي تدني الإمكانات والأساليب التكنولوجية وبمتوسط حسابي بلغ ٢,٨ درجة أيضا أي بنسبة ٥٦٪ من المقياس الخماسي.

ونظرا لأن مدى انطباق هذه المعوقات على أوضاع الشركات المبحوثة قد تراوح بين ٢,٨ درجة أو بنسبة ٥٦٪ و٣,٨ درجة أو بنسبة ٧٦٪ من المقياس فإن جميع هذه المعوقات تعتبر ذات أهمية وجديرة بالاهتمام بها من أجل تحسين الدور التنموي لهذه الشركات.

العوامل المساعدة في تحسين الدور التنموي للشركات المبحوثة

يبين الجدول رقم ١٣ آراء المبحوثين في أهم العوامل المساعدة في تحسين الدور التنموي للشركات التي ينتمون إليها. حيث تم تصنيف هذه العوامل في فئات سبع أيضا كما هو مبين في الجدول المذكور. ويلاحظ اتفاق أكبر بين المبحوثين حول أهمية هذه العوامل أكثر من اتفاقهم حول معوقات الدور التنموي للشركات المبحوثة. كما يلاحظ أيضا ارتفاع المتوسطات الحسابية لمدى أهمية هذه العوامل المساعدة مما يعكس تأثيرها الملموس في مجال الدور التنموي لهذه الشركات. فقد تراوحت المتوسطات الحسابية لمدى أهمية هذه العوامل بين ٣,٧ أو بنسبة ٧٤٪ و٤,١ درجة أو بنسبة ٨٢٪ من الحد الأعلى للمقياس الخماسي.

جدول رقم ١٣ . يبين خلاصة نتائج المسح الميداني لآراء المبحوثين حول العوامل المساعدة في تحسين الدور التنموي للشركات التي ينتمون إليها ومدى أهميتها وفقا للمتوسط الحسابي للإجابات على مقياس خماسي .

الشركات / العوامل المساعدة	البترول	الأسمنت	الفوسفات	البوتاس	جميع الشركات
١ ـ التحرر والانفتاح الاقتصادي والتجاري	٤,٨	٣,٨	٣,٧	٤,١	٤,١
٢ ـ التعاون والتنسيق بين مختلف الفعاليات التنموية	٤,١	٣,٦	٣,٢	٣,٧	٣,٧
٣ ـ اتباع أساليب الإدارة الحديثة ومفاهيمها	٤,٣	٣,٩	٣,٣	٤,٢	٣,٩
٤ ـ إنشاء نظم معلومات شاملة وحديثة	٤,٦	٣,٦	٣,٢	٤,٣	٣,٩
٥ ـ تطوير المناخ الاستثماري العام	٤,٦	٤,٢	٣,١	٤,١	٤
٦ ـ ترشيد الإنفاق والاستهلاك والاستثمار وغيرها من القرارات الحيوية	٤,٥	٣,٨	٣,٦	٤,٣	٤
٧ ـ توطين التكنولوجيا الملائمة للاقتصاد والمجتمع المحلي	٤,٧	٣,٦	٢,٩	٣,٨	٣,٨

وفيما يلي عرض لهذه العوامل مرتبة حسب المتوسطات الحسابية لمدى أهمية كل منها وفقا لآراء المبحوثين :

١ ـ التحرير والانفتاح الاقتصادي والتجاري وبمتوسط حسابي بلغ ٤,١ درجة وبنسبة ٨٢٪ من الحد الأعلى للمقياس الخماسي .

٢ ـ تطور المناخ الاستثماري العام وبمتوسط حسابي بلغ ٤ درجات أي بنسبة ٨٠٪ من المقياس الخماسي .

٣ ـ ترشيد الإنفاق والاستهلاك والاستثمار وغيرها من القرارات الحيوية وبمتوسط حسابي بلغ ٤ درجات أيضا أي بنسبة ٨٠٪ من المقياس الخماسي.

٤ ـ اتباع أساليب الإدارة الحديثة وتطبيق مفاهيمها وبمتوسط حسابي بلغ ٣,٩ درجة أي بنسبة ٧٨٪ من المقياس الخماسي.

٥ ـ إنشاء نظم معلومات شاملة وحديثة وبمتوسط حسابي بلغ ٣,٩ درجة أي بنسبة ٧٨٪ من المقياس الخماسي.

٦ ـ توطين التكنولوجيا الملائمة للاقتصاد والمجتمع المحلي وبمتوسط حسابي بلغ ٣,٨ درجة أي بنسبة ٧٦٪ من المقياس الخماسي.

٧ ـ التعاون والتنسيق بين مختلف الفعاليات التنموية وبمتوسط حسابي بلغ ٣,٧ درجة أيضا أي بنسبة ٧٤٪ من المقياس الخماسي.

ويستخلص من الجدول رقم ١٣ إجمالا أن المبحوثين يعتقدون أن جميع العوامل المذكورة آنفا تحتل أهمية مرتفعة في مجال تحسين الدور التنموي للشركات الصناعية التي شملتها الدراسة. وبالتالي فإن هناك حاجة ماسة لتوفير مثل هذه العوامل نظرا لتأثيرها الحيوي في تحسين فعالية الدور التنموي للشركات المبحوثة.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى النتائج المهمة التالية:

أولا: بخصوص فرضيات الدراسة، تبين ما يلي:

الفرضية الأولى المتعلقة بتفاوت الدور التنموي للشركات المبحوثة تبين أنها صحيحة حيث دلت المؤشرات المختلفة في هذه الدراسة على وجود تفاوت ملموس بين الشركات المبحوثة وفقا لاختلاف المؤشرات والفترة الزمنية (من سنة لأخرى) وتقويم المبحوثين للدور التنموي للشركات التي ينتمون إليها.

الفرضية الثانية تثبت أنها صحيحة لأن الشركات الاستخراجية المبحوثة مجتمعة توظف ما نسبته (١٨٪) من القوى العاملة في قطاع الصناعة.

الفرضية الثالثة تثبت أنها صحيحة بدليل أن نسبة النفقات الإجمالية على العاملين من

الناتج المحلي الإجمالي بلغت في متوسطها ٤ , ١٪ خلال فترة الدراسة .

الفرضية الرابعة ثبت أنها صحيحة بدليل أن إسهام الشركات المبحوثة في المستوردات الوطنية للأردن بلغت نسبة في متوسطها ٥ , ٢٢٪ خلال فترة الدراسة .

الفرضية الخامسة ثبت أنها صحيحة أيضا لأن نسبة استهلاك الشركات المبحوثة من الا ستهلاك الخاص بلغت في متوسطها ٨ , ١٨٪ خلال فترة الدراسة ، كما بلغت هذه النسبة ٢ , ١٤٪ من الاستهلاك المحلي خلال الفترة نفسها .

الفرضية السادسة ثبت أنها صحيحة أيضا نظرا لأن نسبة إسهام الشركات المبحوثة في إجمالي الضرائب على الدخل والاستهلاك قد بلغت في متوسطها ٦ , ٣٤٪ خلال فترة الدراسة .

الفرضية السابعة ثبت أنها غير صحيحة بدليل انخفاض نسبة الإنفاق الإجمالي للشركات المبحوثة على خدمة البيئة المحلية بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي في الأردن . حيث كانت هذه النسبة في متوسطها ٠٢١ , ٠٪ خلال فترة الدراسة .

ثانيا : توصلت الدراسة إلى نتائج أخرى من أهمها :

١ ـ وجود أربعة مؤشرات إيجابية لصالح الدور التنموي للشركات المبحوثة من بين ثمانية مؤشرات إحصائية ومالية تم تحديدها في هذه الدراسة .

٢ ـ وجود أربعة مؤشرات سلبية تضعف من الدور التنموي للشركات المبحوثة من بين ثمانية مؤشرات إحصائية ومالية تم تحديدها في هذه الدراسة .

٣ ـ ارتفاع المتوسط الحسابي لتقويم المبحوثين للدور التنموي للشركات التي ينتمون إليها أي أنهم يعتقدون بفعالية هذا الدور .

٤ ـ هناك إمكانية متوسطة لتحسين الدور التنموي للشركات المبحوثة في ظل الأوضاع والإمكانات المتاحة . مما يعني أن أداء هذه الشركات جيد بالمقارنة مع هذه الأوضاع والإمكانات .

٥ ـ بالرغم من اعتقاد النسبة الأكبر من المبحوثين (٥٥٪ منهم) بأن الأسباب الخارجية تحتل المرتبة الأولى مقابل المرتبة الثانية للأسباب الداخلية المعيقة للدور التنموي لهذه الشركات إلا أن النسبة المكملة (٤٥٪) ترى عكس ذلك ، وبالتالي فإن تـ ارب هذه النسب

يعني ترابط هذه الأسباب وأهميتها في إعاقة الدور التنموي للشركات المبحوثة.

٦ ـ تبين وجود سبعة عشر عنصرا مؤثرا إيجابيا من أصل عشرين عنصرا تم تحديدها في هذه الدراسة بخصوص الدور التنموي للشركات المبحوثة بينما وجدت ثلاثة عناصر مؤثرة سلبيا في هذا المجال. وبالتالي فإن التقويم الإجمالي للدور التنموي للشركات المبحوثة يعتبر إيجابيا من هذه الناحية.

٧ ـ تبين وجود معوقات اجتماعية وسياسية وبيئية وإدارية ومعلوماتية ومالية واقتصادية وتقنية مهمة تراوح المتوسط الحسابي لأهميتها بين ٢,٨ درجة أو بنسبة ٥٦٪ و٣,٧ درجة أو بنسبة ٧٤٪ من المقياس الخماسي. وهذا يعكس أهمية عالية لهذه المعوقات إجمالا.

٨ ـ اتفاق المبحوثين من جميع الشركات التي شملتها الدراسة على وجود عدد من العوامل التي تساعد في تحسين الدور التنموي لهذه الشركات. وأعطى المبحوثون أهمية عالية لهذه العوامل تراوح متوسطها الحسابي بين ٣,٧ درجة أو بنسبة ٧٤٪ و٤,١ درجة أو بنسبة ٨٢٪ من المقياس الخماسي.

توصيات الدراسة

توصي هذه الدراسة بما يلي:

١ ـ ضرورة إجراء تقويم دوري مستمر لأوضاع الشركات العامة الصناعية وخاصة الصناعات الاستخراجية بهدف تعزيز دورها التنموي من خلال التعرف على مشكلاتها ومعوقات فعاليتها، وتوفير العوامل المساعدة في نجاحها وتطويرها باستمرار نظرا لمكانتها الحيوية في الاقتصاد الوطني وخاصة في دولة كالأردن.

٢ ـ الحد من مستوردات الشركات المبحوثة من مستلزمات الإنتاج إن أمكن وخاصة في حالة وجود البدائل المحلية لذلك نظرا لارتفاع نصيبها من هذه المستوردات وخاصة لأن الأردن يعاني من عجز مزمن في ميزانه التجاري.

٣ ـ ضرورة تعزيز دور الشركات المبحوثة (وغيرها) في مجالات خدمة البيئة المحلية والتي تقتضيها المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات. ويمكن أن يسهم في ذلك برامج التوعية والإعلام بهذا الخصوص ونظرا للترابط الوثيق بين هذه الشركات ومحيطها الخارجي، حيث ثبت بالدليل الرقمي ضعف إسهام هذه الشركات في هذا المجال.

٤ ـ ضرورة الاهتمام بالمعوقات والعوامل المساعدة في تحسين الدور التنموي للشركات المبحوثة والتي أظهرتها هذه الدراسة بحيث تبذل كل الجهود الممكنة للتخلص من المعوقات أو الحد منها على الأقل وتعزيز العوامل المساعدة في هذا المجال.

المـراجـع

[١] الصمادي، محمد؛ ديان، عمر والطيب، سعود. *واقع الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن ودورها في الاقتصاد الوطني*. عمان: الجمعية العلمية الملكية، (تشرين ثاني ١٩٨٤م).

[٢] خرابشة، عبدالحميد والملكاوي، أحمد. «الإنتاجية في المؤسسات الصناعية التي توظف عشرين عاملا فأكثر». *دراسات (الجامعة الأردنية)*، المجلد (١٥) العدد (٢)، ١٩٨٨م، ص ص ١١٢ ـ ١١٣.

[٣] الملكاوي، أحمد. «قياس الاتجاهات والتغير التكنولوجي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية». *دراسات (الجامعة الأردنية)*، المجلد (١٦) العدد (١)، ١٩٨٩م، ص ٢٦.

[٤] الطراونة، سعيد محمد. أداء شركة مصفاة البترول الأردنية: دراسة تحليلية ١٩٦١ ـ ١٩٨٨م، *رسالة ماجستير* مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩١م.

[٥] المقابلة الشخصية لمسئولي الشركات المبحوثة بالاستناد إلى سجلاتها الرسمية.

[٦] التقارير السنوية للشركات المبحوثة (١٩٨٦م ـ ١٩٩٠م).

[٧] سوق عمان المالي، *دليل سوق عمان المالي*، جـ٦، ١٩٨٩م.

[٨] دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية، العدد ٤١، ١٩٩٠م.

[٩] إبراهيم، عيسى، وآخرون. دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، جـ٣، عمان: الجمعية العلمية الملكية، ١٩٨٩م.

[١٠] البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد متفرقة، (١٩٨٦م ـ ١٩٩٠م).

[١١] البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد (٢٨)، العدد (٩)، أيلول ١٩٩٢م.

The Role of Mineral Industries in Development in Jordan: An Analytical Field Study

Nail A.H.K. Awamleh
Associate Professor, Chairman, Department of Public Administration, Faculty of Economics and Administrative Sciences, University of Jordan, Amman, Jordan

(Received 8/8/1413; Accepted for publication 27/11/1413 A.H.)

Abstract. The study aims to analyze the role of mineral industrial companies in the development of Jordanian economy. The study employs statistical and financial tools in addition to attitudes survey to accomplish its objectives.

Among major findings of this study are: First: Companies vary in their role in development according to the different financial, statistical and attitudinal indications; Second: Evidence has shown that (4) major industrial companies included in this study employ (18%) of the total industrial labor force in Jordan; Third: Surveyed companies import (22.5%) of the total national imports in Jordan; Fourth: Surveyed companies tax contributions accounted for (34.6%) of the total income and consumption tax revenues in Jordan; Fifth: Seventeen out of twenty factors are found to have positive impact on the performance of the surveyed companies in Jordan.

The study recommended continuous and regular performance evaluation of these companies, cut in their imports and increase of their local services and contributions.